حكومة محايدة برئاسة القصار

أنطوان سابا

الخيارات في الموضوع الحكومي تدور على ثلاثة احتمالات ، عدم الاتفاق على حكومة جديدة وبقاء الحالية أو الاتفاق على حكومة وفاق وطني وعلى اسم رئيسها وشكلها لجهة توزيع الأحجام سلفاً، أو الذهاب الى حكومة حيادية تحضّر للانتخابات النيابية وتشرف عليها.

هل يكون الحل بتأليف حكومة محايدة برئاسة شخصية محايدة، اذا لم يتجاوب الفرقاء في الحوار الذي يجريه الرئيس ميشال سليمان، اذ ان البلاد مقبلة على انتخابات نيابية حيث الجميع مصرون على اجرائها من رئيس البلاد الى رئيس الحكومة الى رئيس مجلس النواب، الى النواب وجميع الأحزاب والفاعليات. يجب الاعتبار ان الانتخابات واقعة ولا مجال للتراجع عنها، إن كانت حسب قانون الستين او دوائر صغرى او نسبية او حسب مشروع فؤاد بطرس.

السؤال الأول: من سيكون مسؤولاً عن اجراء هذه الانتخابات؟ فهل هي حكومة الرئيس ميقاتي و8 آذار؟ أم هي حكومة جديدة من 14 آذار؟

في الحال التي تمر فيها والبلاد على غليان بعد اغتيال شهيد لبنان اللواء وسام الحسن، لا بد من ان تكون حكومة محايدة حيث لا يكون رئيسها ولا اعضاؤها مرشحين للانتخابات حتى تكون على مسافة واحدة من الجميع ومهمتها الأولى والأخيرة إجراء هذه الانتخابات ضمن مهلة السبعة اشهر التي تفصلنا عن موعدها.

السؤال الثاني: من سيكون رئيس هذه الحكومة؟ ومن الأفضل أن نتكلم على المواصفات حتى نرى على من تنطبق مواصفات رئيس الحكومة المقبل:

- ألا يكون مرشحاً للانتخابات النيابية.
- ألا يكون من 8 آذار ولا من 14 آذار.
- أن يكون على مسافة واحدة من جميع الفرقاء.
- أن يكون رجل علم وخبرة.
- أن يكون رجل اقتصاد ومال.
- أن يكون رجل علاقات دولية وعربية.

عدنان القصار ARCHIVES

- أن يكون رجلا تطمئن اليه الهيئات الاقتصادية والمالية والمصرفية وأن يكون له موقع تقدير لدى الهيئات العمالية والنقابية.
- أن يكون محاطاً بفريق عمل علمي وتقني متجانس.
- أن يكون على علاقة جيدة مع رئيس البلاد ورئيس مجلس النواب والأحزاب والتيارات السياسية والمدنية.

وهنا لا نرى إلا رجلاً واحداً تنطبق عليه هذه المواصفات، الا وهو عدنان القصار الذي طالما غلّب لغة الحوار على الخطاب الغرائزي، وأي بديل سيدخلنا في المجهول.

كرر الرئيس سليمان مراراً أنه لن يقبل ان تدخل البلاد حال الفراغ او الفوضى

وقد بدا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في موقفه الأخير حازماً، إذ اعتبر اغتيال اللواء الحسن اغتيالاً للدولة ووفّر الغطاء للأجهزة الأمنية، مؤكداً وقوفه مع السيادة والكرامة وأمن المواطن، وداعياً "القضاء الى الاستعجال باصدار قراراته الاتهامية وعدم تغطية المرتكبين".

وكرر رئيس البلاد مرارا أنه لن يقبل ان تدخل البلاد حال الفراغ او الفوضى، وهو المؤتمن على الدستور وحامي الحريات العامة فهو المرجع الاول والأخير للأكثرية الصامتة في لبنان.

ghadahalawi@albaladonline.com